توصيات المؤتمر القانوني الدولي الثالث
التشريعات الصحية في ضوء التطور التقني (الواقع والآمال)
جامعة النور - ١١-١٢ شباط ٢٠٢٦

بناءً على محاور المؤتمر والجلسات العلمية التي ناقشت التشريعات الصحية والتطور التقني، يوصي المؤتمر بما يأتي:

أولاً: ضرورة تحديث التشريعات الصحية الوطنية بما يواكب التطورات التقنية المتسارعة، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، الطب الرقمي، والتقنيات الطبية الحديثة، وبما يحقق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية.

ثانياً: تبني مفهوم "المسؤولية المشتركة" أو توزيع المسؤولية عن الأخطاء الطبية أو التقنية بين (المبرمج، الشركة المصنعة، والطبيب المشغِّل)، مع وضع إطار قانوني واضح يميّز بين الخطأ البشري والعطب التقني، بما ينسجم مع التوجهات الدولية ولا سيما إرشادات منظمة الصحة العالمية في مجال سلامة المرضى والتقنيات الصحية.

ثالثاً: تعزيز الحماية القانونية لبيانات المرضى والمعلومات الصحية الرقمية، من خلال:

- تكريس مبدأ توطين البيانات الصحية (Cloud Sovereignty) داخل الدولة منعاً لتسريبها خارج الحدود الوطنية دون ضمانات قانونية كافية.
- تحديد بروتوكولات واضحة وآمنة لتداول البيانات بين المؤسسات الصحية والبحثية لأغراض البحث العلمي، بما لا ينتهك الخصوصية ويخضع لموافقة أخلاقية مسبقة.
- ضمان الامتثال الصارم لمعايير الخصوصية والأمن السيبراني.

رابعاً: إقرار تشريعات تنظم المسؤولية القانونية عن الأجهزة الطبية الذكية والتقنيات القابلة للارتداء، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المستهلك وضمان السلامة العامة.

خامساً: دعم استقلالية المريض وضمان تكوين الرضا المستنير في حالات العلاج المدعوم بالتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، مع إلزام المؤسسات الصحية بشرح طبيعة التقنية المستخدمة ومخاطرها المحتملة وحدودها.

سادساً: تطوير سياسات تشريعية لمواجهة التحديات الناجمة عن التلوث البيئي والتقني وانعكاساته على الحق في الصحة، مع تعزيز المسؤولية البيئية للشركات المنتجة للتقنيات الطبية.

سابعاً: تعزيز دور القضاء في حماية السلامة البدنية لذوي الإعاقة وضمان وصولهم العادل وغير التمييزي إلى الخدمات الصحية الرقمية.

ثامناً: التوصية بتبني لجان أخلاقية متخصصة أو مدونات سلوك مهنية في مجال التقنيات الصحية والذكاء الاصطناعي، بوصفها آلية تنظيمية تكميلية تسد القصور التشريعي، ويمكن أن تُنشأ عبر النقابات المهنية ذات الصلة أو الوزارات المختصة، لضبط العمل التقني والطبي وضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية.

تاسعاً: إرساء قواعد السيادة الرقمية الصحية من خلال اشتراط خضوع الخوارزميات والأنظمة الطبية المستوردة للفحص والتدقيق من قبل جهات وطنية مختصة، للتأكد من مواءمتها مع المعايير الأخلاقية والقانونية المحلية قبل الترخيص باستخدامها.

عاشراً: التوصية بإقرار نظام للتأمين الصحي ضد الأخطاء الطبية الناتجة عن استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، مع إمكانية تحميل الشركات المصنعة أو المشغِّلة للتقنيات كلفة تغطية التأمين أو جزء منها، تحقيقاً لمبدأ توزيع المخاطر وحماية المتضررين.

حادي عشر: تشجيع البحث العلمي المتخصص في التقاطع بين القانون والتكنولوجيا الصحية، ودعم النشر العلمي في المجلات المحكمة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التشريعية والقطاع الصحي لتطوير أطر تنظيمية مرنة تستجيب للتحولات التكنولوجية.

ثاني عشر: العمل على بناء نظام صحي رقمي عادل ومستدام يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، ويحقق العدالة الصحية وجودة الخدمات، ويضمن الشفافية والمساءلة في استخدام التقنيات الحديثة.

صدر عن المؤتمر القانوني الدولي الثالث

جامعة النور شباط 2026